

Distr.: General
18 January 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والثلاثون

٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مساهمة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بجميع جوانبه، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

مساهمة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بجميع جوانبه، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لمقرر لجنة التنمية والسكان ١/٢٠٠٤، الذي قررت فيه اللجنة أن تنظر في عام ٢٠٠٥ في مساهمة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بجميع جوانبه، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وينتهي هذا التقرير إلى استنتاج مفاده أن التنفيذ التام لبرنامج العمل سيسهم بدرجة ملموسة في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

* E/CN.9/2005/1

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	١		مقدمة
٣	٨-٢		أولا - الاتجاهات السكانية ذات الصلة بالتنمية
٦	١١-٩		ثانيا - أهمية حقوق الإنسان
			ثالثا - مساهمة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا
٧	٥٠-١٢		ألف - تحقيق التنمية المستدامة وكفالة الاستدامة البيئية
٩	٢٤-١٧		باء - القضاء على الفقر
١١	٢٦-٢٥		جيم - تقليص الجوع
١٢	٢٨-٢٧		دال - توفير التعليم الابتدائي للجميع
١٣	٣٣-٢٩		هاء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٥	٤٥-٣٤		واو - تحسين الصحة
١٥	٣٦-٣٥		١ - تقليص معدلات الوفيات في الطفولة
١٦	٤٠-٣٧		٢ - تحسين صحة الأمومة
١٧	٤٥-٤١		٣ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى
١٩	٤٨-٤٦		زاي - تحديات تغيير التوزيع السكاني والعمرى
٢١	٥٠-٤٩		حاء - إقامة شراكة عالمية للتنمية
٢٢	٥٧-٥١		رابعا - التوصيات

مقدمة

١ - وضعت نتائج المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال التسعينات جدول أعمال طموح في مجال التنمية، أُعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد تناول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، الذي يمثل أحد المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال ذلك العقد، جميع الجوانب السكانية ذات الصلة بالتنمية وقدم في برنامج عمله^(٢) مجموعة شاملة من التدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة. ونظرا للأهمية الحاسمة التي تكتسيها العوامل السكانية، فإن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه^(٣) سيسهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. ويناقش هذا التقرير أهمية الإجراءات الخاصة المضمنة في تلك الوثائق في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كما يصف الاتجاهات السكانية الرئيسية ذات الصلة بالتنمية والأساس الذي تستند إليه الأهداف الرئيسية للمؤتمر وتوصياته فيما يتعلق بما ينبغي اتخاذه من إجراءات، ألا وهو حقوق الإنسان.

أولا - الاتجاهات السكانية ذات الصلة بالتنمية

٢ - يتمثل هدف التنمية في تحسين نوعية حياة الناس كافة. وبهذا المعنى، فإن السكان هم محور التنمية. وفي عام ٢٠٠٥، أصبح عدد سكان أقل البلدان نموا يبلغ ٧٥٣ مليوناً، وهو ما يعادل ١١ في المائة من سكان العالم البالغ عددهم ٦,٥ بلايين نسمة. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، يُتوقع أن تستوعب مجموعة أقل البلدان نموا قرابة ربع النمو السكاني الكلي في العالم. وتتميز غالبية أقل البلدان نموا بارتفاع مستويات الخصوبة. وبالتالي، فإن فئاتها السكانية ما زالت شابة، حيث أن ٣٩ في المائة من سكانها من الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على ١٥ سنة. وترتفع مستويات الفقر المدقع في معظم أقل البلدان نموا: إذ أن ٢٠ في المائة ونيفا من عموم سكانها يعيشون في فقر مدقع، ويعيشون بأقل من ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، بل إن تلك النسبة تتجاوز ٤٠ في المائة في ١٠ بلدان منها. ورغم أن مستويات الخصوبة قد بدأت تنخفض في بعض أقل البلدان نموا، فما زال عدد الأطفال المرغوب فيه مرتفعاً. غير أن عدد الأطفال الذين تنجبهم النساء في معظم أقل البلدان نموا يفوق العدد المرغوب فيه، مما يوحي بأن تعميم توفير خدمات تنظيم الأسرة يمكن أن يفضي إلى انخفاض الخصوبة غير المرغوب فيها.

٣ - وتشمل بقية بلدان العالم النامي الذي يصل عدد سكانه إلى ٤,٥ بلايين نسمة، البلدين العملاقين من حيث عدد السكان، ألا وهما الصين التي تضم ١,٣ بليون شخص،

والهند التي تضم ١,١ بليون شخص. وفي الصين، أصبحت الخصوبة فعلا أقل من طفلين اثنين للمرأة الواحدة، بينما يبلغ هذا العدد نحو ٣ أطفال للمرأة الواحدة في الهند. ومن ثم فإن شيوخة السكان هي أكثر تقدما في الصين، حيث أن ١٠ في المائة تقريبا من السكان يناهزون ٦٥ سنة أو أكثر. أما في الهند، فتبلغ النسبة المقلبة ٥ في المائة. على أن نسبة الأطفال في الصين (٢٢ في المائة) أقل من نسبتهم في الهند (٢٩ في المائة)، كما أن نسبة الإعالة في الصين، وهي عدد المعالين من الأطفال والمسنين بالنسبة لكل ١٠ أشخاص في سن العمل، تبلغ ٤ أشخاص مقارنة بنسبة ٦ أشخاص في الهند. وفي كلا البلدين، ثمة نسبة مهمة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ولكن نسبته في الصين (١٧ في المائة) تبلغ نحو نصف نسبته في الهند (٣٥ في المائة).

٤ - وقطعت معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فعلا أشواطا كبيرة في التحول إلى الخصوبة المنخفضة. ويبلغ متوسط الخصوبة في المنطقة حاليا ٢,٥ طفل للمرأة الواحدة. ويمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٣٠ في المائة من السكان، في حين يمثل الأشخاص البالغون ٦٥ سنة أو أكثر ٦ في المائة. وثمة نحو ٦ معالين (أطفالا ومسنين) لكل ١٠ من البالغين الذين هم في سن العمل، ويُتوقع أن يتواصل انخفاض هذه النسبة باستمرار انخفاض الخصوبة. ورغم أن مستويات الفقر المدقع أصبحت تتجه نحو أقل من ١٠ في المائة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن مستويات الفقر المدقع تتجه إلى مزيد من الارتفاع في بلدان أمريكا الوسطى، كما أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية تتسم بانتشار التفاوت الشديد في توزيع الدخل. ومن ثم، يمثل تقليص هذا التفاوت أحد الاهتمامات الرئيسية في المنطقة.

٥ - وتختلف الاتجاهات السكانية اختلافا كبيرا في سائر البلدان النامية، حيث أن الخصوبة الحالية تتراوح بين أقل من ١,٥ طفل للمرأة الواحدة في أرمينيا وجورجيا وجمهورية كوريا، وما يفوق ٥ أطفال للمرأة الواحدة في الكونغو ونيجيريا. ويبلغ متوسط الخصوبة في هذين البلدين نحو ٤ أطفال للمرأة الواحدة، وهي تفوق بكثير نظيرتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي الهند. ونظرا لارتفاع متوسط الخصوبة في هذين البلدين، فإن نسبة الأطفال من سكانهما تبلغ ٣٥ في المائة، بينما تصل نسبة المسنين إلى ما لا يزيد على ٣ في المائة. وثمة ٧ معالين لكل ١٠ أشخاص في سن العمل، وهو عدد يقرب من رقم ٨ في أقل البلدان نموا. ولذلك، يُحتمل جدا أن تستفيد البلدان التي ترتفع فيها الخصوبة من ضمن هذه الفئة، من زيادة الجهود الرامية إلى خفض الخصوبة غير المرغوب فيها، شأنها في ذلك شأن أقل البلدان نموا. وتتجه مستويات الفقر المدقع إلى الارتفاع في البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ضمن هذه الفئة، حيث كثيرا ما تتجاوز ٢٠ في المائة، بينما

تنحو مستويات الفقر المدقع إلى الانخفاض في البلدان الآسيوية وبلدان شمال أفريقيا المنتمية لهذه الفئة.

٦ - وفي البلدان المتقدمة النمو، انخفضت الخصوبة في وقت مبكر بكثير قياسا إلى العالم النامي وأصبحت منخفضة جدا (أقل من طفلين للمرأة الواحدة) منذ الثمانينات. ولذلك، انخفض عدد السكان في ١٧ من البلدان المتقدمة النمو خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وسينخفض كذلك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ في ٢٥ بلدا منها، بما في ذلك إيطاليا والاتحاد الروسي وأوكرانيا. وعلاوة على ذلك، تُعد شيوخة السكان متقدمة أكثر في البلدان المتقدمة النمو، حيث أن ما يزيد على ١٥ في المائة من السكان يبلغون ٦٥ سنة أو أكثر، على أن ١٧ في المائة فقط منهم يبلغون أقل من ١٥ سنة من العمر. وتبلغ نسبة الإعاقة في العالم المتقدم النمو حاليا أقل من ٥ معالين من الأطفال والمسنين لكل ١٠ أشخاص في سن العمل، ولكنها آخذة في الارتفاع ومن المتوقع أن تصل إلى ٧ معالين بحلول ٢٠٥٠.

٧ - ومن المتوقع أيضا أن ترتفع نسب الإعاقة في الصين على مدى السنوات الأربعين المقبلة، ولكنها لن ترتفع في الهند وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبقية العالم النامي ككل. بيد أن من المتوقع أن ترتفع نسبة المسنين بالموازاة مع انخفاض نسبة الأطفال من جراء انخفاض الخصوبة في مجموعات ومناطق العالم قاطبة. ويتسق الانخفاض المتوقع في الخصوبة مع مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على أن وقوعه في بعض المناطق سيكون أقل احتمالا في حالة عدم تحقيق هدف توفير خدمات تنظيم الأسرة إلى كل من يحتاجون إليها ويرغبون فيها.

٨ - ولذلك، فإن العالم حاليا يشمل بلدانا تحتاز جميع مراحل التحول الديمغرافي، أي التحول من نظام الخصوبة المرتفعة والوفيات المرتفعة الذي يؤدي إلى نمو سكاني منخفض إلى نظام تنخفض فيه الخصوبة والوفيات معا، ويؤدي مجددا إلى انخفاض معدلات التغير السكاني. وخلال التحول، يسبق انخفاض الوفيات عادة انخفاض الخصوبة، مما يؤدي إلى فترة تتسم بالنمو السكاني السريع. إن حُمسًا بشرية حاليا قد بلغا أو هما على وشك أن يبلغا نهاية فترة النمو السريع تلك. ويوجد خمسان آخرا من سكان العالم في مرحلة متقدمة من مواصلة تخفيض النمو السكاني، ولكن الخمس المتبقي ما زال ينمو بوتيرة سريعة جدا، وذلك راجع بدرجة كبيرة إلى كونه لم يشرع إلا بالكاد في التحول إلى الخصوبة المنخفضة. وعلاوة على ذلك، شهد التحول إلى انخفاض معدل الوفيات عرقلة في جميع البلدان المتضررة بشدة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويخلف الوباء آثارا ضارة كبرى على الاتجاهات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء. ومن ثم فإن مراعاة هذه الظروف أمر

حاسم في تقييم مدى ما يمكن أن يسهم به تنفيذ برنامج العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، ما دامت أهمية توصياته العملية غير متساوية بالنسبة لجميع البلدان.

ثانياً - أهمية حقوق الإنسان

٩ - احترام حقوق الإنسان هو الأساس الذي يستند إليه تحقيق التنمية، ذلك أن عدم ضمان حقوق الإنسان لشخص ما وعدم احترامها يفضيان إلى تقويض رفاهية ذلك الشخص. ويشدد برنامج العمل على أهمية حقوق الإنسان من خلال تأكيدها مجدداً في المبادئ التي يبينها في فصله الثاني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من الأهداف والتوصيات الواردة في برنامج العمل ليست مبررة لكونها تقود إلى التنمية أو تحدث آثاراً إيجابية على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للناس وحسب، وإنما لكونها تمثل تجسيدا للحقوق الأساسية للفرد أيضاً. وعلى سبيل المثال، فالمادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٤) تنص على أن "لكل شخص حق في التعلم" وعلى أن "يكون التعليم الابتدائي إلزامياً". وهذا الحق قد أُعيد تأكيده في برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية كليهما عند تبين هدف تعميم التعليم الابتدائي على الفتيات والفتيان على السواء بحلول عام ٢٠١٥. وعلى شاكلة ذلك، تدعو المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل^(٥) إلى خفض وفيات الرضع والأطفال؛ وكفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها؛ وتطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. ويتضمن برنامج العمل توصيات وأهدافاً محددة لتجسيد تلك الحقوق على أرض الواقع، وهي أهداف تتسق ونظيرتها المدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتخفيض الوفيات في مرحلة الطفولة وتحسين صحة الأم أثناء فترة النفاس.

١٠ - ومن الجوانب الرئيسية لبرنامج العمل تأكيده على التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، وتمكين المرأة بوصفه حقاً من حقوقها. وكما هو الشأن بالنسبة للتعليم، فإن هذا الهدف مهم بذاته ولا يحتاج إلى تسويق من حيث أثره المحتمل على التنمية. ويشدد برنامج العمل على أن "حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفلة هي جزء من حقوق الإنسان العالمية غير قابل للتصرف ولا للفصل ولا للتجزئة" (الفصل الثاني، المبدأ ٤). ويرد هذا الاعتراف أيضاً ضمن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١١ - وصفوة القول، إن تنفيذ برنامج العمل بجميع جوانبه لن يسهم في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فحسب، ولكنه سيكفل أيضاً تمتع الجميع تمتعاً كاملاً ببعض حقوق الإنسان الرئيسية.

ثالثا - مساهمة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

١٢ - إن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل المتمثل في تحسين الرفاه البشري وتعزيز التنمية المستدامة، يتسق اتساقا كاملا مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. والحقيقة أن بعض الأهداف الواردة في برنامج العمل وإعلان الألفية تكاد تكون متطابقة، مثل الأهداف المتصلة بتخفيض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمومة، وتعميم الاستفادة من التعليم الابتدائي. وعلى العموم، فإن التدابير التي يوصي بها برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه تتيح مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تتسم بكونها أكثر شمولية ووضوحا وتفصيلا بالقياس إلى تلك التي تنطوي عليها الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يسلم برنامج العمل بأوجه التضافر بين مختلف الأهداف الإنمائية ويوضحها، ومن ثم فهي تعزز بعضها بعضا. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن تقليص الفقر يمكن أن تكون له آثار إيجابية مهمة على زيادة التحصيل العلمي وتحسين الصحة، كما أن تحقيق هذين الهدفين من شأنه أن يعزز هدف تقليص الفقر.

ألف - تحقيق التنمية المستدامة وكفالة الاستدامة البيئية

١٣ - يتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي للمجتمع الدولي في تحقيق التنمية المستدامة بوصفها وسيلة لضمان الرفاه البشري، الذي يتقاسمه بإنصاف الناس جميعا في الحاضر والمستقبل. وهذا الهدف يمثل أيضا الهدف الرئيسي لبرنامج العمل الذي يرى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاعتراف الكامل بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وإدارتها الإدارة السليمة وتحقيق توازن متناسق ودينامي بينها (المبدأ ٦). ونظرا للزيادة الكبيرة المتوقعة في عدد السكان، ولا سيما في البلدان النامية، فإن برنامج العمل يسلم بأهمية تخفيض النمو السكاني في أقرب وقت ممكن. ويلاحظ أن زيادة بطء نمو السكان في عدد كبير من البلدان أدت إلى إتاحة مزيد من الوقت للتكيف مع الزيادات السكانية في المستقبل، مما أدى إلى زيادة مقدرة تلك البلدان على التصدي للفقر وحماية وإصلاح البيئة وبناء القاعدة اللازمة للتنمية المستدامة. (الفقرة ٣-١٤). بل إن عقدا واحدا فحسب تستغرقه عملية التحول إلى استقرار مستويات الخصوبة يمكن أن يترك أثرا إيجابيا ملموسا على نوعية الحياة (المرجع نفسه).

١٤ - وتبعا لذلك، يدعو برنامج العمل إلى وضع استراتيجيات إنمائية تعكس بشكل واقعي الآثار القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لديناميات السكان ونتائجها (الفقرة

٣-٥) من خلال إدماج السكان في برامج التنمية والبيئة التي تراعي أنماط الإنتاج والاستهلاك وتسعى إلى أن تكون الاتجاهات السكانية متسقة مع تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة (الفقرة ٣-٦).

١٥ - ولكفالة الرفاه الاقتصادي للعدد المتزايد من السكان، يشير برنامج العمل إلى وجوب إعطاء الأولوية للاستثمار في تنمية الموارد البشرية، من خلال جملة أمور منها زيادة الاستفادة من المعلومات والتعليم وتنمية المهارات وفرص العمل (الفقرة ٣-١٧). ويشدد بشكل خاص على إزالة أوجه الجور والحواجز القائمة التي تقف أمام المرأة في مكان العمل، وعلى تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في رسم وتنفيذ السياسات وفرص وصولها إلى الموارد الإنتاجية وملكية الأراضي وحققها في وراثتها الممتلكات (الفقرة ٣-١٨). ويشجع الحكومات والقطاع الخاص على تسهيل إنشاء وظائف في المجالات كافة عن طريق التوسع في التجارة والاستثمارات على أساس سليم بيئي، وزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتنمية المؤسسات الديمقراطية، وحسن إدارة دفة الحكم (الفقرة ٣-٢١). ومن شأن تنفيذ هذه التدابير أن يسهم إسهاماً ملموساً في تعزيز التنمية.

١٦ - وتُعد كفاءة الاستدامة البيئية أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية، ولا سيما عن طريق دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل فقدان الموارد البيئية. ويسلم برنامج العمل بأن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للعدد المتزايد من السكان تتوقف على سلامة البيئة ويوفر توجيهات بشأن كيفية التصدي للأبعاد البشرية للضغوط التي تتعرض لها البيئة. على أنه يسلم أيضاً بأن "العوامل الديمغرافية، إذ تقترب بالفقر والافتقار إلى فرصة الوصول إلى الموارد في بعض المجالات، والإفراط في الاستهلاك وأنماط الإنتاج التبيدية في مجالات أخرى، تسبب أو تؤدي إلى تفاقم مشاكل التدهور البيئي ونفاذ الموارد، ومن ثم تعرقل التنمية المستدامة" (الفقرة ٣-٢٥). وللوقاية من تلك النتائج أو إعاكسها، يؤيد برنامج العمل الأهداف والإجراءات المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١^(٦) ويوصي الحكومات "بتنفيذ سياسات للتصدي للآثار الإيكولوجية المترتبة على الزيادات الحتمية المقبلة في عدد السكان والتغيرات في تركيزهم وتوزيعهم، ولا سيما في المناطق السريعة التأثير إيكولوجياً والتجمعات الحضرية" (الفقرة ٣-٢٩ هـ). وهذه التوصية، إلى جانب الدعوة إلى إدماج "العوامل الديمغرافية في عمليات تقييم الأثر البيئي وغيرها من عمليات التخطيط وصنع القرار الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة" (الفقرة ٣-٢٩ أ)، تتسق على نحو كامل مع الأهداف الإنمائية للألفية وتؤكد أهمية الجوانب السكانية في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فرغم أن برنامج العمل يسلم بحتمية وقوع زيادات أخرى في أعداد السكان، وخاصة في البلدان الأشد فقراً والأقل مناعة، فمن

المتوقع أن يساهم تنفيذ دعوته إلى استفادة الجميع من خدمات تنظيم الأسرة في انخفاض نمو سكان العالم.

باء - القضاء على الفقر

١٧ - يسلم برنامج العمل بأنه "ما زال انتشار الفقر على نطاق واسع يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الجهود الإنمائية. ويكون الفقر مصحوبا في أحيان كثيرة بالبطالة وسوء التغذية والأمية وتدني مركز المرأة والتعرض للمخاطر البيئية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية...، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية التي تشمل، بدورها، تنظيم الأسرة. وهذه العوامل جميعها تساهم في ارتفاع مستويات الخصوبة والاعتلال والوفيات فضلا عن انخفاض الإنتاجية الاقتصادية. ويتصل الفقر أيضا اتصالا وثيقا بالتوزيع السكاني المكاني غير الملائم وبلاستخدام غير المستدام والتوزيع غير المنصف للموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والتدهور البيئي الخطير" (الفقرة ٣-١٣). ويشدد برنامج العمل على أن النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة أمر أساسي للقضاء على الفقر. ومن شأن القضاء على الفقر أن يساهم في التخفيف من سرعة النمو وتحقيق الاستقرار السكاني في وقت مبكر (الفقرة ٣-١٥).

١٨ - وعلاوة على ذلك، فقد أظهرت البحوث التي جرى الاضطلاع بها في التسعينات أن التغييرات الحاصلة في التوزيع العمري للسكان والناجمة عن انخفاض الخصوبة يمكن أن تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي السريع. وبانخفاض الخصوبة تتراجع نسبة السكان من الأطفال (الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة)، بينما تزداد نسبة السكان البالغين سن العمل، مما يفضي إلى انخفاض نسبة الإعالة (وهي متوسط عدد الأطفال والمسنين لكل ١٠ أشخاص في سن العمل). ويمكن للبلد أن يجني فوائد زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف المرتبطة بانخفاض نسبة المعالين، شريطة توافر فرص العمل للعدد المتزايد من العمال. ومن ثم فإن هذا المكسب الديمغرافي يمكن أن يساهم إسهاما ملموسا في النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الظروف التي تعمل فيها الإدارة على تيسير تنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل. وتقدم تجربة بلدان آسيا الحديثة العهد بالتصنيع مثالا على هذه النتيجة. بيد أن المكسب الديمغرافي يتلاشى في الأجل الطويل من جراء تواصل شيخوخة السكان وارتفاع نسبة الإعالة مجددا بسبب ازدياد نسب المسنين.

١٩ - ويمكن أن يساعد تنفيذ برنامج العمل، وخاصة التدابير الرامية إلى كفالة تيسير خدمات تنظيم الأسرة وجعلها في متناول من يقبلها من الأشخاص الذين هم بحاجة إليها ولديهم الرغبة في الحصول عليها، في تخفيض الخصوبة غير المرغوب فيها، ولا سيما في

البلدان التي ترتفع فيها نسبة الخصوبة حالياً، مما يساعد بالتالي على انطلاق العملية التي تفسح المجال لتحقيق المكسب الديمغرافي. ونظراً لأن معظم البلدان التي ترتفع فيها نسبة الخصوبة تكون من بين أقل البلدان نمواً وترتفع فيها مستويات الفقر المدقع، فإن المزايا التي يمكن أن تتحقق بفضل المكسب الديمغرافي يمكن أن تسهم أيضاً في الحد من الفقر. على أن تحقيق تلك المزايا يقتضي أن يكون تحقيق النمو الاقتصادي ممكناً في البلدان المعنية وأن يكون مصحوباً بنمو ملموس في فرص العمل.

٢٠ - ولم تشهد كل البلدان التي عرفت تراجعاً في الخصوبة زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي نتيجة للمكسب الديمغرافي. وعلى سبيل المثال، فقد عاش العديد من بلدان أمريكا اللاتينية نمواً اقتصادياً بطيئاً رغم ما أحرزته من تقدم لا بأس به في الانتقال إلى الخصوبة المنخفضة. وينتمي معظم تلك البلدان إلى البلدان المتوسطة الدخل التي تنخفض فيها مستويات الفقر المدقع. على أن درجة الفقر النسبي كبيرة. وتبعاً لذلك، وعلاوة على الآثار الإيجابية التي ما زال باستطاعة المكسب الديمغرافي أن يخلفها على النمو الاقتصادي، فإن التدابير المتخذة من أجل تحسين توزيع الدخل - - مثل اعتماد استراتيجيات لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل لفائدة الفقراء، على نحو ما يقترحه برنامج العمل - - من شأنها أن تعود بالفائدة على تلك البلدان.

٢١ - ويسلم برنامج العمل كذلك بأن الأولوية القصوى ينبغي أن تُعطى "لجميع أفراد المجتمع المحرومين وزيادة فرص تزويدهم بالمعلومات والتعليم والوظائف وتنمية المهارات والخدمات الصحية الإنجابية ذات الصلة" (الفقرة ٣-١٩)، وهو ما يشمل عموماً الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على السواء. ومن ثم فإن تنفيذه على نحو كامل سيسهم في تقليص أوجه التفاوت داخل المجتمعات.

٢٢ - على أن هدف القضاء على الفقر المدقع من بين الأهداف الإنمائية للألفية يبدو أكثر تواضعاً إذا قورن بأهداف برنامج العمل فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، حيث أنه يدعو إلى تخفيض عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم بنسبة ٥٠ في المائة خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥. والبلدان اللذان من الأرجح أن يسهما في بلوغ هذا الهدف على الصعيد العالمي، وهما الصين والهند، يستفيدان كلاهما من المكسب الديمغرافي. وستستفيد البلدان التي ما زالت فيها الخصوبة عالية وترتفع فيها بدرجة كبيرة نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، من عمليات تقليص الخصوبة بفضل توقي الولادات غير المرغوب فيها، الذي يسعى البرنامج إلى تحقيقه، ولكن ليس في مقدورها أن تتوقع بلوغ هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية دون تنفيذ تدابير الاقتصاد الكلي

الأخرى من أجل زيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وزيادة نصيب الفقراء من الدخل.

٢٣ - ويمكن أن يسهم تنفيذ برنامج العمل أيضا في الحد من الفقر عن طريق الوقاية من الحمل عند صغيرات السن من المراهقات، وخفض معدل وفيات الأمومة، والحد من سرعة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية. ويكون من المحتمل أكثر أن تتوقف الحوامل من المراهقات الوحيدات عن متابعة دراستهن، مما يعرض قدرتهن على الكسب في المستقبل للخطر ويصبح من الأرجح بالتالي أن ينتهي بهن المطاف إلى الفقر. وكثيرا ما تؤدي وفيات الأمومة أو وفيات الآباء بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الفقر أو إلى استفحاله.

٢٤ - ويسلم برنامج العمل أيضا بالآثار الإيجابية المهمة التي يمكن أن تخلفها الهجرة الدولية على التنمية، ولا سيما عن طريق التحويلات. فلقد أصبحت التحويلات تمثل ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية بالنسبة للبلدان النامية، بعد الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، فإن مستويات التحويلات هي ضعف مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تلك التحويلات تعود بالنفع ليس وحسب على الأسر التي تتلقاها وإنما أيضا على مجتمعاتها المحلية من خلال التأثيرات المضاعفة، ومن ثم بوسعها أن تسهم في تقليص الفقر المدقع حتى وإن لم يهاجر الأشخاص الأشد فقرا.

جيم - تقليص الجوع

٢٥ - نظرا للتلازم القائم بين الفقر وسوء التغذية في الكثير من الأحيان، فإن النمو الاقتصادي المطرد الذي يجري الانتفاع به على نطاق واسع يعد ضروريا أيضا لتقليص الجوع، ولا سيما في أقل البلدان نموا. ويسلم برنامج العمل بأهمية بلوغ الأمن الغذائي على المستويات كافة ويدعو إلى اتخاذ تدابير لتعزيز سياسات وبرامج الأغذية والتغذية والزراعة والعلاقات التجارية المنصفة (الفقرة ٣-٢٠). وثمة اتساق بين هذه الدعوة والهدف الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥. ونظر لأنه ليس هنالك ندرة في الأغذية على الصعيد العالمي، فإن محاربة الجوع تقتضي تزويد الناس بالوسائل اللازمة للحصول على الأغذية. كما أن التجارة المنصفة ضرورية لبلوغ هذا الهدف ما دامت الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو تشوه الأسعار العالمية وتضر بمزارعي البلدان النامية، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر في المناطق الريفية بالبلدان النامية. ففي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي فاق فيها النمو السكاني الزيادات التي عرفتتها الإنتاجية الزراعية،

انخفضت وفرة الأغذية بالنسبة للفرد الواحد، مما أدى إلى تفاقم سوء التغذية والجوع. ففي تلك المنطقة، فإن من شأن الزيادات في الإنتاجية الزراعية، والتقليصات في النمو السكاني، وتحسين الحكم والنمو الاقتصادي، أن تعمل معا على تقليص الفقر والجوع.

٢٦ - كما يمكن أن يسهم تنفيذ التوصيات الأخرى الواردة في برنامج العمل - -، بما في ذلك تحسين التعليم والمساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الطفل، وتنفيذ سياسات ترمي إلى التصدي لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر في الأوساط الحضرية، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية التي تساعد على تخفيض الخصوبة غير المرغوب فيها ومعدل وفيات الأمومة، على السواء - - في تقليص الجوع. وقد بينت الدراسات أن ضعف مستوى التعليم لدى الأم هو العامل الذي يقترن في الأغلب الأعم بسوء التغذية لدى الأطفال في البلدان النامية. ولذلك فإن تحسن مستوى التعليم لدى النساء من شأنه أن يجعلهن أكثر قدرة على كفالة صحة أطفالهن وتزويدهم بالتغذية السليمة، على نحو ما يدعو إليه برنامج العمل. كما أن تحسين وضع المرأة، ولا سيما عن طريق تمكينها من الحصول على الدخل والموارد، يمكن أن يفضي إلى تحسين توزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية، الشيء الذي يقي من سوء التغذية لدى الإناث. وأخيرا، فإن اتخاذ تدابير للوقاية من تفشي فيروس نقص المناعة البشرية يُعد أمرا حاسما في منع الآثار المدمرة التي يمكن أن يخلفها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الإنتاجية الزراعية بإضعاف اليد العاملة الزراعية أو تقليصها.

دال - توفير التعليم الابتدائي للجميع

٢٧ - يشدد برنامج العمل على أهمية توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما للفتيات (الفقرة ١١-٦) ويدعو إلى مد نطاق التعليم للجميع إلى المستويين الثانوي والعالي (الفقرات ١١-٦ و ١١-٨ و ١٨-٤). وعليه، فإن الأهداف التي حددها برنامج العمل فيما يتعلق بالتعليم متماثلة وأكثر طموحا من الهدف الثاني من الغايات الإنمائية للألفية الذي يدعو إلى توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وبرنامج العمل إذ يدعو إلى مد نطاق التعليم إلى المستوى الثانوي أيضا، وهو أمر إذا تحقق فسوف تترتب عليه فوائد جوهرية يمكن أن تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، بما فيها تقليص الفقر والجوع بفضل الآثار التي قد تترتب على التحسينات في رأس المال البشري؛ وتقليص معدلات وفيات الأطفال ووفيات الأمهات، وتقليص انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتيسير التنمية المستدامة وربما الحفاظ على الموارد الطبيعية. علما بأن اكتساب المزيد من التعليم من شأنه أن يعزز من قدرة الشباب على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

٢٨ - إن تحسين مستوى التحصيل، وبالخصوص لدى الفتيات، من شأنه أن يؤثر على الديناميات السكانية حيث من المعروف أن التعليم يؤثر على السلوك الديمغرافي فيما يتعلق بالزواج والخصوبة والصحة والمهجرة. كما أن التعليم يؤثر أيضا على تكوين رأس المال البشري بين الأجيال إذ إن تعليم الأم يؤثر على المستوى التحصيلي للأطفال. وبالمقابل، فإن الخصوبة العالية والنمو السكاني السريع قد يعوقان توفير التعليم الابتدائي للجميع في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. كما أن الزواج المبكر والحمل المبكر بين المراهقات يقصّر في الغالب تعليمهن. ومن شأن تنفيذ برنامج العمل أن يسهم في توفير التعليم الابتدائي للجميع، بمنعه التبكير بالزواج والحمل وكذلك الولادات غير المرغوبة.

هاء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٩ - يدعو كل من برنامج العمل وإعلان الألفية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويقران بأنهما أمران مهمان لكلاهما لمحاربة الفقر والجوع والمرض وتحقيق التنمية المستدامة. ولكن برنامج العمل يضع جدول أعمال أوسع ويقدم توجيهات أكثر تفصيلا عن كيفية تحقيق ذلك الهدف، ولا يركز فقط على التدابير الخاصة بتحسين وضع المرأة وإنما يشمل أيضا توصيات بشأن إشراك الرجال في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٣٠ - وفيما يختص بالنساء، فإن برنامج العمل يؤكد على أهمية زيادة مشاركتهم وتمثيلهم على قدم المساواة في كل مستويات العملية السياسية؛ وتحسين قدرتهم على كسب دخل خارج المهن التقليدية من أجل تحقق الاعتماد الاقتصادي على الذات؛ وضمان دخولهن سوق العمل ونظم الضمان الاجتماعي بالمساواة مع الرجال؛ وضمان حقوقهن على قدم المساواة في شراء وحيازة وبيع الممتلكات والأراضي والحصول على الائتمان والتفاوض على عقود باسمهن وممارسة حقهن في الميراث (الفقرات ٤-٤ و ٤-٦). كما يؤكد برنامج العمل على ضرورة القضاء على كل الممارسات التمييزية ضد المرأة وكل أشكال العنف ضد النساء والفتيات (٤-٥ و ٤-٩ و ٤-١٠). وعلاوة على ذلك فهو يشير بصفة متكررة إلى أن الإجراءات التي تعزز رفاهية الناس ينبغي أن تُصمّم على نحو يكفل الوفاء باحتياجات النساء والفتيات.

٣١ - وفيما يختص بالتعليم فإن برنامج العمل يبين أن "التعليم هو وسيلة من أهم وسائل تمكين المرأة بإكسابها ما يلزم من معارف ومهارات وثقة بالنفس للمشاركة على نحو كامل في عملية التنمية" (الفقرة ٤-٢). لذا فهو يحث البلدان على أن تتيح للفتيات والنساء أوسع وأبكر الإمكانات للوصول إلى مستويات التعليم الثانوي والعالي وكذلك إلى التعليم المهني

والتدريب الفني. وهو يدعو أيضا إلى سد الفجوة بين الجنسين في التعليم في المراحل الابتدائية والثانوية بحلول عام ٢٠٠٥ (الفقرة ١١-٨)، وتوفير التوجيهات والتدابير اللازمة لإبقاء الفتيات والمراهقات بالمدارس. لذا فإن تنفيذه من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على التفاوتات بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي كما تدعو لذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - ثم إن برنامج العمل، باعتباره بأن "المشاركة الكاملة بين الرجل والمرأة أمر مطلوب على صعيدي الإنتاج والإنجاب، بما في ذلك تقاسم المسؤوليات المتعلقة برعاية الطفل وتربيته والحفاظ على الأسرة المعيشية" (الفقرة ٤-١)، فإنه يؤكد تأكيده قويا على الجوانب الجنسانية في الحياة الإنجابية، وبالأخص فيما يتعلق بصيانة الصحة الإنجابية والحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. وبالنسبة للنساء، فإن حصولهن على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية بتكلفة معقولة وبطريقة مقبولة ومريحة هو أمر ضروري من أجل تحكمهن في حياتهن الإنجابية وضمان توافق توقيت الحمل مع خطط التعليم والعمل الخاصة بأسرهن. لذا، فإن إعمال حقوق النساء الإنجابية هو أمر ضروري لتمكينهن. غير أنه وفقا للأهداف التي أكد عليها برنامج العمل، فإنه ينبغي "للنساء والرجال على السواء، الحصول على ما يلزم من المعلومات والتثقيف والخدمات لبلوغ صحة جنسية جيدة وممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم الإنجابية" (الفقرة ٧-٣٦)، ومن المهم أيضا "التشديد على إشراك الرجل في المسؤولية وتشجيعه على الاشتراك النشط في الأبوة المسؤولة، والسلوك المتعلق بالجنس والإنجاب، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وصحة الأم والطفل في مراحل ما قبل الولادة؛ والوقاية من الأمراض التي تنقل بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشري؛ والوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيها وتلك التي تنطوي على مخاطر كبيرة، والمشاركة في التصرف بدخل الأسرة والمساهمة فيه وتعليم الأطفال وصحتهم وتغذيتهم؛ والاعتراف بالقيمة المتساوية للأطفال من كلا الجنسين وتعزيز هذه القيمة" (الفقرة ٤-٢٧).

٣٣ - وإجمالا، فإن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل يتطلب تمكين النساء في كل جوانب الحياة مع زيادة مشاركة الرجل في ممارسة الحقوق والمسؤوليات الإنجابية. ثم إن تحقيق المساواة بين الجنسين بهذه الشروط لا يكون متسقا فحسب مع تحسين وضع النساء حسبما يدعو إليه إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٧) وإنما يسهم أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفقر عن طريق مشاركة النساء مشاركة متزايدة أكثر إنتاجية في الاقتصاد؛ وتقليص وفيات الأطفال وفي تحسين صحة الأمومة بسبب الزيادة في التعليم وفي سلطة المرأة في اتخاذ القرار؛ وتقليص انتقال فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز بتحسين استعداد كل من الرجال والنساء لقبول المسؤولية عن صحتهم وصحة شركائهم الجنسية.

واو - تحسين الصحة

٣٤ - الصحة الجيدة ضرورية لرفاهية الأفراد والمجتمعات. وفي البلدان التي يشيع فيها سوء الصحة تتأثر إنتاجية العمال سلباً. وما زالت المعدلات العالية للاعتلال والوفاة تشيع في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، وبخاصة تلك التي بها معدلات عالية من الإصابة بأمراض معدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وأحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي هو توفير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية للجميع وتقليل مخاطر الإصابة بالأمراض المعدية الرئيسية. ويدعو برنامج العمل كل الدول لتوفير الرعاية الصحية الأولية للجميع وبذل الجهود لضمان حياة أطول وأصح لسكانها. وهو يحدد أهدافاً كمية حاثاً البلدان ذات مستويات الوفيات المرتفعة على تحقيق متوسط للعمر المتوقع عند الميلاد يزيد على ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق بقية البلدان متوسط للعمر المتوقع يزيد على ٧٥ سنة بحلول نفس الموعد (الفقرة ٨-٥). ويعني بلوغ تلك الأهداف تحقيق تقدم كبير في مكافحة الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان الفقيرة وفي توفير المرافق والخدمات الصحية الملائمة لمعظم سكان كوكب الأرض. ومن شأن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، أن يضمن حصول جميع الناس على خدمات الرعاية الصحية، وبخاصة أشد الفئات حرماناً وضعفاً.

١ - تقليص معدلات الوفيات في الطفولة

٣٥ - حث برنامج العمل على تقليص وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلث أو بحد أقصى مقداره ٧٠ وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود في كل البلدان وأنه ينبغي تقليص وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى أقل من ٤٥ وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود في كل البلدان بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٨-١٦)، وهو هدف يتسق مع هدف إعلان الألفية المتمثل في تقليص وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلثين فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. ويرد موجز للتدابير المقترحة لبلوغ هذا الهدف في الإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل على النحو التالي: ينبغي للحكومات مواصلة دعم خفض وفيات الأطفال "عن طريق تقوية البرامج الصحية الخاصة بالرضع والأطفال والتي تشدد على تحسين الرعاية والتغذية قبل الولادة، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، ما لم تكن هناك موانع طبية، والتحصين للجميع، والعلاجات بالإمهاء الفموية، وموارد الماء النظيفة، والوقاية من الأمراض المعدية، وتقليل التعرض للمواد السامة، والتحسينات في المرافق الصحية المنزلية؛ وعن طريق تقوية خدمات صحة الأمومة، والخدمات الجيدة لتنظيم الأسرة لمساعدة الأزواج على توقيت الولادات والمباعدة بينها، وجهود الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي“ (الفقرة ١٨ أ)). ومن الواضح أن تنفيذ تلك التدابير من شأنه أن يساهم في بلوغ الأهداف المقررة.

٣٦ - وتشمل التدابير الأخرى في برنامج العمل، والذي من شأنه تنفيذ أن يساهم أيضا في تقليص وفيات الأطفال: تقليص الفقر؛ وزيادة التحصيل العلمي، وبخاصة بين النساء؛ وتحسين صحة الأمومة؛ وتعزيز تمكين النساء ومساواتهن بالرجال؛ وتقليص انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن هذه التدابير المتسقة مع العديد من الأهداف الواردة في إعلان الألفية تبين أوجه التآزر بين الأهداف والإجراءات الإنمائية المتدعمة التي يوصي بها برنامج العمل.

٢ - تحسين صحة الأمومة

٣٧ - إن ضمان صحة المرأة هو أحد الاهتمامات الرئيسية لبرنامج العمل. وفي هذا الخصوص فإن تنفيذ البرنامج من شأنه أن يساهم في إعمال الحق الأساسي الوارد في المادة ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٨) والتي تبين ما يلي:

”١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس تساوي الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما ذلك المتعلقة بتخطيط الأسرة.“

”٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة، تكفل الدول الأطراف للمرأة الخدمات المناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، وتوفر لها الخدمات المجانية عند الاقتضاء، وكذلك التغذية الكافية أثناء الحمل والرضاعة.“

٣٨ - وإعمالا لهذا الحق يدعو برنامج العمل إلى التوسع في ”توفير خدمات صحة الأم في سياق الرعاية الصحية الأولية. وينبغي أن تشمل هذه الخدمات، بناء على مفهوم الخيار الواعي، على التوعية بالأمومة السالمة والرعاية المركزة والفعالة قبل الولادة، وبرامج تغذية الأمهات، وتقديم مساعدة وافية لحالات الوضع تؤدي إلى تجنب الإفراط في الالتجاء إلى العمليات القيصرية. وتوفير ما يلزم لطوارئ الولادة: وتقديم خدمات الإحالة بالنسبة للحمل والوضع ومضاعفات الإجهاض؛ وتوفير الرعاية بعد الولادة؛ وتنظيم الأسرة. وينبغي الاستعانة في جميع الولادات بأشخاص مدربين، يفضل أن يكونوا ممرضات أو قابلات، أو على الأقل مساعدات توليد مدربات“ (الفقرة ٨-٢٢). علاوة على ذلك يحث برنامج العمل البلدان على تقليص وفيات الأمومة بمقدار النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، وتقليص آخر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٨-٢١). وهذا الهدف يعادل الهدف

الذي يدعو إليه إعلان الألفية، بخفض وفيات الأمومة بنسبة ٧٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، أي أن تنفيذ برنامج العمل من شأنه تحقيق هدف إعلان الألفية.

٣٩ - وأحد التدابير الوقائية الرئيسية لتقليل احتمال وفاة المرأة لأسباب تتعلق بالحمل هو ضمان حصولها على خدمات تنظيم الأسرة لتفادي الحمل غير المرغوب. وعلاوة على ذلك، فإن وجود قابلات مدربات وقت الولادة وسهولة الوصول إلى الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ هما أمران ضروريان لمنع الوفيات التي تحدث بسبب المضاعفات أثناء الولادة. وينبغي تيسير حصول النساء على خدمات جيدة المستوى لمعالجة المضاعفات الناجمة عن الإجهاض وأن تتوفر لمن خدمات ما بعد الإجهاض في مجالات المشورة والتوعية وتنظيم الأسرة الأمر الذي من شأنه المساعدة على تجنب تكرار الإجهاض (الفقرة ٨-٢٥)، وهي أيضا تدابير مطلوبة لتقليل مخاطر وفيات الأمومة. ثم إن تفادي الزوج المبكر والحمل المبكر بين النساء الصغيرات السن جدا يؤدي هو أيضا إلى تقليص وفيات الأمومة (الفقرة ٨-٢٤) وكذلك استراتيجيات تقليص انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويدعو برنامج العمل لكل هذه الإجراءات ويلاحظ أيضا أنه لضمان تعزيز فعالية البرامج لتحسين صحة الأمومة فمن المهم الحصول على دعم الرجال (الفقرة ٨-٢٢).

٤٠ - إن تنفيذ جميع هذه التدابير وخفض وفيات الأمومة، وبخاصة بين الفئات السكانية التي تعاني من الضعف ونقص الخدمات، لن يؤدي إلى تحسين صحة النساء فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تحسين صحة أطفالهن وإلى رفاه عائلاتهم، مما يساهم في تقليص وفيات الأطفال وسوء تغذيتهم.

٣ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

٤١ - يعترف برنامج العمل بأن الأمراض المعدية والطفيلية لا تزال تبتلى بها أعداد كبيرة من الناس. ولمكافحة هذه الأمراض، يقترح البرنامج مساعدة البلدان النامية على إنتاج العقاقير العامة للسوق المحلية وكفالة توافرها وإمكانية الحصول عليها على نطاق واسع (الفقرة ٨-٩). وهذه التوصية مكملية للدعوة الموجهة إلى صناعة المستحضرات الطبية في إعلان الألفية لحثها على جعل العقاقير الأساسية متاحة على نطاق أوسع ومتيسرة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك يدعو برنامج العمل جميع البلدان إلى كفالة "بيئة آمنة وصحية للمعيشة بالنسبة لجميع الفئات السكانية، باتخاذ تدابير تهدف إلى تجنب الأوضاع السكنية المكتظة، وخفض تلوث الهواء، وكفالة إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية، وتحسين إدارة النفايات، وزيادة السلامة في مكان العمل" (الفقرة ٨-١٠). وعلى الرغم من أنه لم يرد صراحة ذكر الناموسيات المعالجة بالمبيدات

الحشرية لحماية الناس من لسع البعوض الذي ينقل الملاريا، فستكون هذه التدابير ضرورية كذلك لمكافحة انتشار ذلك المرض. وللمحد من انتشار الأمراض من قبيل الملاريا والسل، تدعو الحاجة إلى إتاحة العلاج المناسب وتنفيذ التدابير الوقائية لتفادي العدوى، علما بأن تنفيذ برنامج العمل من شأنه الإسهام في تحقيق هذه الأهداف.

٤٢ - وفيما يختص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يؤكد برنامج العمل على الآثار الوخيمة للوباء على الأفراد والمجتمعات المحلية وعلى الأمم برمتها. وبالتالي يؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير لمنع انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، ولمعالجة أولئك المصابين بها ودعمهم. وبالتالي، فمن أهداف برنامج العمل "الحرص على تزويد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بالرعاية الطبية الكافية وعدم التمييز ضدهم؛ وتقديم المشورة وغيرها من صور الدعم للذين أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية، وتخفيف معاناة المرضى بالإيدز ومعاناة أعضاء أسرهم، وخاصة الأيتام؛ والتأكد من احترام الحقوق الفردية والأسرار الشخصية للأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والتأكد من أن برامج الصحة الجنسية والإنجابية تتصدى للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز" (الفقرة ٨-٢٩). ومن شأن هذا الهدف، إذا تحقق، تخفيف الآثار السلبية للمرض.

٤٣ - وعلى الرغم من أن برنامج العمل لا يتضمن أهدافا كمية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن الإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه تتضمنها، بدعوها إلى تقليص معدل انتشار المرض عالميا بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤، بحلول عام ٢٠٠٥، وإلى تقليص نسبته ٢٥ في المائة في معدل الانتشار في أكثر البلدان تضررا. ويدعو البرنامج أيضا إلى تحقيق تقليص بحلول عام ٢٠١٠ نسبته ٢٥ في المائة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية عالميا في صفوف من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ (الفقرة ٧٠). وبالتالي فإن تحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يسهم مباشرة في بلوغ الهدف المحدد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والمتمثل في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية أو البدء في دحره بحلول عام ٢٠١٥. كما أن تقليص معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من شأنه أن يسهم أيضا في تحقيق أهداف إنمائية أخرى، منها تقليص الفقر، وخفض معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمومة.

٤٤ - ولمكافحة انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، يعطي برنامج العمل "أولوية عليا للتزويد بالمعلومات والحملات التثقيفية الإعلامية من أجل زيادة الوعي والتشديد على تغير السلوك. وينبغي تهئية السبل لإتاحة التثقيف والإعلام حول المسائل الجنسية، سواء بالنسبة للمصابين أو غير المصابين، ولا سيما المراهقين" (الفقرة ٨-٣١). كما يرى برنامج

العمل أنه "ينبغي العمل حيثما أمكن ذلك على أن تشمل برامج الصحة الإنجابية، بما فيها برامج تنظيم الأسرة تسهيلات من أجل تشخيص وعلاج الأمراض الشائعة المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي" (المرجع نفسه)، حيث إن من المعروف أن هذه الأمراض هي من العوامل المساعدة على الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية. وتم التأكيد على تعزيز السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك التعفف الجنسي، وإدراج المسائل الجنسية في البرامج التعليمية والإعلامية. كما يوصي البرنامج بإتاحة الرفالات والعقاقير للوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وتوفيرها على نطاق واسع وبأسعار متهاودة، وكذلك اتخاذ إجراءات فعالة لإحكام الرقابة على نوعية منتجات الدم وتطهير المعدات (الفقرة ٣٥-٨). وجميع هذه التدابير، فضلا عن الإعلام والتثقيف وإسداء المشورة فيما يتعلق بالسلوك الجنسي المسؤول والوقاية الفعالة من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، هي عناصر لا تتجزأ من جميع خدمات الصحة الإنجابية والجنسية (الفقرة ٣٢-٧). كما أن تسهيل توزيع الرفالات من خلال تلك الخدمات (٣٣-٧) من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في مكافحة الوباء.

٤٥ - ويشدد برنامج العمل على أهمية تزويد الشبان والمراهقين من الجنسين بما يحتاجون إليه من المعلومات والتوعية للوقاية من انتقال الأمراض المنقولة جنسيا، كما يشدد على الحاجة إلى ضمان تحمل المراهقين والبالغين من الرجال المسؤولية عن صحتهم الجنسية، وعن الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا. والتنفيذ التام لهذه التدابير، بالإضافة إلى الأحكام التي تستهدف تحسين وضع المرأة وتمكينها، من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تقليص انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية في السياقات التي يشكل فيها خضوع المرأة لإرادة الرجل وضعف وضعها الاقتصادي عاملا من عوامل تعزيز انتشار المرض، لا سيما بين النساء.

زاي - تحديات تغيير التوزيع السكاني والعمرى

١ - تحسين أسباب المعيشة في عالم يتجه إلى التحول الحضري

٤٦ - في غضون السنوات الـ ١٥ المقبلة ستستوعب المناطق الحضرية في البلدان النامية معظم النمو السكاني في العالم، وسيصبح سكان العالم حضرين أكثر منهم ريفيين. ونتيجة لذلك سيتحول الفقر المدقع، الذي لا يزال حتى الآن منتشرا في المناطق الريفية أكثر من انتشاره في المناطق الحضرية، إلى ظاهرة حضرية بصورة متزايدة. وفي معظم البلدان النامية، حيث تُتاح لسكان الحضر فرص أفضل للحصول على الخدمات التعليمية والصحية مما هو متاح لسكان الأرياف، تشكل الهجرة من الريف إلى الحضر وسيلة من وسائل تحسين إمكانية الحصول على هذه الخدمات للمهاجرين، وتحسين ظروفهم المعيشية. ومع ذلك، فإن تسارع

خطى التحضر قد أضعف قدرة الحكومات على توفير خدمات كافية لسكان الحضر، وازداد عدد الساكنين في الأحياء الفقيرة، حيث بلغ الآن حوالي ٩٠٠ مليون. وعلى ضوء ذلك فإن هدف تحسين الظروف المعيشية لنحو ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وهو أحد الأهداف المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، يعد هدفا متواضعا.

٤٧ - وعلى الرغم من أن سكان الأحياء الفقيرة ليسوا جميعا فقراء، فإن أشدهم احتياجا هم من بين السكان الفقراء الذين يعانون من نقص الخدمات، الذين يركز عليهم برنامج العمل عندما يشدد على أهمية تزويد أفراد المجتمع المحرومين "بالمعلومات والتعليم والوظائف وتنمية المهارات وخدمات الصحة الإنجابية" (الفقرة ٣-١٩). ولتحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة، تدعو الحاجة إلى إنشاء برامج تستهدف خصيصا تحسين إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية. ويقدم برنامج العمل توجيهات بشأن أنواع التحسينات المطلوبة، ويعترف ضمنا بأهمية توجيه البرامج نحو سد الاحتياجات الخاصة للفئات السكانية المحرومة. ويدعو الحكومات إلى "تلبية احتياجات جميع المواطنين، بمن فيهم المستقطنون في الحضر، إلى السلامة الشخصية، والهياكل والخدمات الأساسية؛ وإلى القضاء على المشاكل الصحية والاجتماعية" في التجمعات السكانية الكبرى في الحضر (الفقرة ٩-١٤)، وإلى "التخفيف من محنة فقراء الحضر ... بتيسير حصولهم على فرص العمل والائتمان والإنتاج وفرص التسويق والتعليم الأساسي والخدمات الصحية والتدريب المهني والنقل" (الفقرة ٩-١٥). ومن شأن التنفيذ الكامل لهذه التوصيات أن يسهم بدون شك في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة.

٢ - شيخوخة السكان

٤٨ - من المتوقع أن يستمر ازدياد عدد كبار السن ونسبتهم في المستقبل المنظور، مما يؤدي إلى توزيعات عمرية للسكان لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. وبالنظر إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه التغيرات، فإن من الضروري إدماج العملية الجارية لشيخوخة سكان العالم في عملية التنمية الأوسع نطاقا، على النحو الوارد في الفقرة ٩ من خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، ٢٠٠٢^(٩)؛ كما اعتمدتها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة المعقودة في مدريد من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. واعترف برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأن كبار السن يشكلون عنصرا من عناصر الموارد البشرية ذا قيمة وأهمية للمجتمع، وأوصى باتخاذ مجموعة من التدابير لتمكين كبار السن من العمل والعيش بصورة مستقلة لأطول وقت ممكن أو حسب رغبتهم. وتشمل هذه التدابير وضع نظم للضمان

الاجتماعي تكفل قدرا أكبر من الإنصاف والتضامن فيما بين الأجيال وداخل كل جيل (الفقرة ٦-١٨)؛ واستغلال مهاراتهم وقدراتهم بما يعود بالفائدة على المجتمع (الفقرة ٦-١٩)؛ والاعتراف بقيمة المساهمة التي يقدمها كبار السن للأسرة والمجتمع وتشجيع تلك المساهمة (الفقرة ٦-١٩)؛ وتعزيز نظم الدعم الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بكبار السن، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات النساء كبيرات السن (الفقرة ٦-٢٠). وتسهم هذه التدابير في تمكين كبار السن وتشجيع مشاركتهم الكاملة في المجتمع، على نحو ما دعت إليه خطة العمل الدولية للشيوخوخة.

حاء - إقامة شراكة عالمية للتنمية

٤٩ - يُعبر برنامج العمل اهتماما كبيرا للسبل والوسائل التي تمكن من تنفيذ التوصيات الواردة فيه. ويتضمن على الأخص تقديرات لكلفة العناصر الرئيسية للبرامج الوطنية الأساسية المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية، وهي برامج تهدف إلى توفير خدمات الصحة الإنجابية لجميع من يحتاجون إليها. ويعترف برنامج العمل بأن الموارد المحلية تغطي القسط الأكبر من الأموال المطلوبة، حيث قدّر أن حوالي ثلث تلك الكلفة فقط يتأتى من مصادر خارجية. وتحتاج أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل إلى قسط أكبر من الموارد الخارجية في هيئة قروض تساهلية أو منح.

٥٠ - وباعتبار أن التعاون الدولي قد أدى دورا أساسيا في تنفيذ برامج السكان والتنمية في الماضي، يُشير برنامج العمل إلى أن التعاون الدولي يكتسب أهمية متزايدة ويزداد تنوعا لأن "البلدان التي لم تكن تولي سابقا سوى أهمية ضئيلة للمسائل السكانية تعتبرها حاليا في صميم التحدي الإنمائي الذي يواجهها. فالهجرة الدولية والإيدز على سبيل المثال ... أصبحتا حاليا من المسائل ذات الأولوية العالية في عديد من البلدان" (الفقرة ١٤-١). وبالتالي يشجع برنامج العمل الحكومات على إقامة شراكات مع الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات المانحة، والمجتمع المدني (مما فيه المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية)، والقطاع الخاص، حسب المقتضيات، للاضطلاع بمشاريع ووضع برامج لتنفيذ توصياته. كما يدعو المجتمع الدولي إلى دعم الترتيبات التعاونية بين بلدان الجنوب، وتسهيل التعاون المباشر بين هذه البلدان. وعلى المستوى البرنامجي يوصي برنامج العمل ببناء القدرات الوطنية للسكان والتنمية، ونقل التكنولوجيا المناسبة والدراية إلى البلدان النامية. كما يعيد تأكيد "دعوته المجتمع الدولي إلى السعي جاهدا للوفاء بالهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما وبذل الجهود لزيادة حصة التمويل المخصص لبرامج السكان والتنمية بما يتناسب مع حجم ونطاق الأنشطة اللازمة لتحقيق

أهداف ومقاصد“ برنامج العمل هذا (الفقرة ١٤-١١). علما بأن تنفيذ هذه التوصيات لن يضمن تحقيق تلك المقاصد والأهداف فحسب، بل سيسهم كذلك في بناء الشراكة العالمية للتنمية التي دعا إليها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

رابعاً - التوصيات

٥١ - المسألة السكانية في صميم التنمية، وتشكل الاتجاهات السكانية عنصراً رئيسياً من عناصر السياق الذي تتم فيه التنمية. وبالتالي فإن التدابير الهادفة إلى التأثير على السلوك الديمغرافي والديناميات السكانية، مثل تلك التي يتناولها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الرئيسية المتخذة لمواصلة تنفيذه، ستسهم إسهاماً كبيراً، إذا تم تنفيذها بالكامل، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً، بما فيها الأهداف المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٥٢ - وتنفيذ برنامج العمل، ولا سيما التدابير التي تضمن لجميع الأزواج والأفراد إنجاب ما يتغونه من أطفال، والحصول على المعلومات والتوعية والوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، من شأنه أن يسهم في تعجيل التحول نحو انخفاض معدل الخصوبة في البلدان النامية التي لا تزال معدلات الخصوبة فيها عالية، ويؤدي إلى إبطاء النمو السكاني، الأمر الذي يعزز بدوره قدرة هذه البلدان على التكيف للزيادات المستقبلية في السكان، وعلى مكافحة الفقر، وحماية البيئة وإصلاحها، وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة. وحتى الاختلافات الزمنية التي لا تتجاوز عقداً واحداً في عملية التحول نحو تحقيق الاستقرار في مستويات الخصوبة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي كبير على نوعية الحياة.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك فإن تقليص معدل الخصوبة ينجم عنه “مكسب ديمغرافي” يتمثل في تزايد نسبة السكان الذين هم في سن العمل بالمقارنة مع الأطفال والشيوخ، وهو تغير يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي وتقليص الفقر في السياقات التي يُسهل فيها أسلوب الحكم تنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل. ثم إن تنفيذ توصيات أخرى وردت في برنامج العمل فيما يتعلق بتوفير التعليم للجميع، وخاصة للفتيات والنساء، وزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من شأنه أيضاً الإسهام في كفاءة الاستفادة من المكسب الديمغرافي.

٥٤ - ويضمن تحقيق أهداف برنامج العمل ومقاصده إنجاز الأهداف المماثلة الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما خفض معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات، وتعميم التعليم الابتدائي، وتساوي الأولاد والبنات في فرص الاستفادة من التعليم الثانوي والعالي، والحد من تفشي فيروس نقص المناعة البشرية، وتحقيق المساواة

بين الجنسين وتمكين المرأة. وستُجنى فوائد إضافية من التداؤب بين هذه الغايات وغيرها من الغايات الإنمائية المتفق عليها عالمياً.

٥٥ - فمثلاً، سيؤدي تنفيذ برنامج العمل إلى تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة وفي نفس الوقت إلى زيادة مشاركة الرجل في ممارسة الحقوق والمسؤوليات الإنجابية. وتسهم هذه الإنجازات في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفقر، وخفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمومة والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. كما تسهم التحسينات في التعليم، وعلى الأخص تعليم الفتيات، في تقليص الفقر والجوع ومعدلات وفيات الأطفال والأمهات وانتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، فضلاً عن تعزيز المساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، فمن المرجح أن يغير السكان سلوكهم الديمغرافي من حيث الزواج والخصوبة والصحة والهجرة، إذا تحسن مستوى تعليمهم، مما يؤدي إلى تعزيز الرفاهية.

٥٦ - ويقدم برنامج العمل مبادئ توجيهية بشأن سبل التصدي للتحديات المستقبلية الرئيسية، بما فيها زيادة التحضر وشيخة السكان، بحيث يسهم تنفيذه في بلوغ الأهداف التي حددها كل من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة. كما يركز برنامج العمل على احتياجات الفئات المستضعفة، بما فيها الأطفال والشباب وكبار السن والفقراء والمعوقون والسكان الأصليون، ويؤكد على الحاجة إلى توفير الدعم والحماية للأسر، خاصة الأسر القائمة على أحد الوالدين، وكذلك للمستضعفين من أفراد الأسر، مثل الأيتام والأرامل. وبالتالي فإن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل من شأنه أن يفيد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الأكثر ضعفاً، ويؤدي إلى تقليل أوجه عدم المساواة. كما أن تنفيذ البرنامج من شأنه أن يشجع على مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في كافة مجالات الحياة الأسرية والمجتمعية المحلية وعلى تقاسم المسؤوليات فيما بينهما.

٥٧ - ويعتمد تنفيذ برنامج العمل اعتماداً بالغاً على بناء شراكة للتنمية العالمية، تتعاون في إطارها جميع الجهات المعنية، بما فيها الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والوكالات المانحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل تحقيق مقاصد البرنامج وأهدافه. وبذلك يُثبت برنامج العمل أهمية الأهداف المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ويُسهم في توكيد الدور الحاسم للتعاون الدولي من أجل تنفيذ برامج السكان والتنمية، خاصة في أقل البلدان نمواً، وغيرها من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض.

الحواشي

- (١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.
- (٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، القرار ١، المرفق.
- (٣) قرار الجمعية العامة د-٢١/٢، المرفق.
- (٤) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (ثالثاً).
- (٥) قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المرفق.
- (٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)؛ القرار ١، الملحق الثاني.
- (٧) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٨) قرار الجمعية العامة ١٨/٣٤، المرفق.
- (٩) تقرير الجمعية العامة الثانية للشيوخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.IV.9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.